خالية عن المعنى فلا يرد ان المرفوع ليس اسمها والمنصوب ليس
خبرها لان الفعل لا يخبر عنه ولا حاجة الى تقدير مضاف اى خبر
اسمها واعلم ان عمل هذه الافعال الفعل المذكور وتسمية المرفوع
بها اسمها والمنصوب بها خبرها هو الذى عليه الجمهور ولا يعرف
المتاخرون غير انهم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمى
المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيون فى رافع
الاسم فقال الفراء ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه
ارتفع به لانه فاعل بل لشبهه فى الصورة بالفاعل وقال بقية
الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل دخول
الناسخ واحتجوا بان الفعل انما عمل رفعا لما اسند هو اليه
كقام زيد وضرب عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع
وجوابه انه وان لم يكن مسندا اليه لكنه فى صورة ما اسند
اليه ويدل على ان الرافع له اتصاله به اذا كان ضميرا نحو كنت
قائما والضمير لا يستقر انما يتصل بعامله ويلزم على قول
الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناقصة لا رافعة وهذا
غير معهود فى الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو شبه
بفاعل الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضى محلا ثانيا
عليه وقال البصريون هو شبه بفاعل الفعل المتعدى
لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على امرين فاشبه
ضرب واعنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبه به الخبر
فقال الفراء هو شبه بالحال وقال البصريون بالمفعول
وهو الصحيح لانه كثيرا ما يأتى على صورة لا يكون عليها الحال
فكان تشبيهه بالمفعول اولى لاطراده وذلك لانه يرد نكرة
وجامدا وقال بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا شبه بها
ورد بما ذكر من اطراد وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون

فضلة

فضلة واعترضوا قول البصريين بانه لو كان شبيها بالمفعول
لم يتبع مرفوعه ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا والازم منتف واجيب بان المفعول
قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق واما الظرف
وشبهه فليس الخبر انما الخبر متعلقها المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز
تعدد خبر كان كان خلافا لابن درستويه وابن ابى الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انها شبهت بضرب
وخطوه والجمهور لانه فى الاصل خبر المبتدا فاذا اجاز تعدده
مع ضعف العامل فمع قوته اولى وتسمى افعال هذا الباب
ناقصة لعدم الاكتفاء بها بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما
بل بالمرفوع مع المنصوب وانما لم تكتف بالمرفوع لان حدثها
منصوبا اسناده الى النسبة التى بين معمولها بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل سميت ناقصة لانها
تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال التامة فانها
تدل على زمان وحدث وهذا مذهب المبرد وابن
السراج والفارسى وابن جنى وابن برهان والشلوبين وهو
ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن هشام على الشلوبين
فقال ذهب الى هذا مع انه ملا يغالبه من تقدير مضارعها
الا ترى انه يقول فى نحو يعجبنى ان زيدا اخوك تقديره
يعجبنى كون زيد اخاك والاصح دلالة افعال هذا الباب
على الحدث والزمان قال فى التسهيل الا ليس انتهى قال الرضى
فكان فى نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذى هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون الخصوص اى حصوله فى اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر
ذلك الحاصل فانك اذا قلت حصل فى ثم قلت حصل القيام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)